الأمم المتحدة

S/2018/1059*



Distr.: General
28 November 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة) حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وطلب إليَّ أن أُقدّم له في كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تنفيذ القرار. ويغطي التقرير التّطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري الأخير في ٣٠ آب/أغسطس (S/2018/795)، والتقدّم المحرز بشأن استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، ومعلومات مستكملة عن الجداول الزمنية لنقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – التطوُّرات السياسية

٢ – شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير عدداً من الحوادث التي تنم عن التقلب والتوتر، منها دعوات إلى تنحي الرئيس جوفينيل موييز. وأدى التقريران الصادران عن لجنة مجلس الشيوخ لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بشأن سوء إدارة صندوق النفط الكاريبي، اللذان أوردت تفاصيلهما في تقريري المؤرخ ٢٠ آذار/مارس (S/2018/241)، إلى وقوع مظاهرات واسعة النطاق، ولكن سلمية في أغلبها، نظمها المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد لمطالبة الحكومة بالمزيد من الشفافية والمساءلة. ومع تداعي هذه الاحتجاجات، ظهرت في آب/أغسطس في وسائل التواصل الاجتماعي حركةٌ تابعة للمجتمع المدني تعرف باسم ''تحدي صندوق النفط الكاريبي''، مما كثف الدعوات إلى إجراء تحقيق ذي مصداقية بشأن مسألة صندوق النفط الكاريبي وإلى بذل السلطات العناية الواجبة. ومع أنه لم تكن للحركة في بادئ الأمر انتماءاتٌ سياسية، ففي أيلول/سبتمبر، انضمت إلى المظاهرات أحزابُ المعارضة الأكثر تطرفاً. واشتدت حدة الخطاب في المواقع الإلكترونية وفي الشوارع، ووقعت حوادث عنف في العاصمة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

071218 071218 18-19895 (A)





بورت – أو – برنس. واستمر تصاعد الضغوط قبل الاحتفال في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بذكرى اغتيال جان – جاك ديسالين، أحد زعماء الثورة الهايتية وأول حاكم لهايتي بعد استقلالها في عام ١٨٠٤.

٣ – وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، خرج المتظاهرون بأعداد كبيرة إلى الشوارع في ٣١ موقعا في البلد، وكان أكبر تجمع لهم في حاضرة العاصمة بورت – أو – برنس وضواحيها (المنطقة الغربية). وبدأت المظاهرات سلمية إلا أنها أصبحت بمضي الوقت أكثر توترا، وتحولت في بعض الحالات إلى العنف، مع استخدام متاريس الطرق والإطارات المشتعلة على نطاق واسع. ونجحت الشرطة الوطنية الهايتية في احتواء العنف ولم تكن هناك أضرار تذكر بالممتلكات. وشارك في مظاهرات ذلك اليوم عددٌ تراوح بحسب التقديرات من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٥ هايتي، لتصبح بذلك أكبر مظاهرات عامة يشهدها البلد في تاريخه الحديث. وتركزت معظم المطالب على صندوق النفط الكاريبي، وترددت أيضاً دعوات لتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية ولتنحي الرئيس موييز.

٤ – وأفادت الشرطة الوطنية بمقتل اثنين من المدنيين وجرح ٢٤ آخرين، كما أفادت بإصابة ١٩ من أفرادها. وإضافةً إلى ذلك، أُلقي القبض على ٤٦ شخصاً في جميع أنحاء البلد. ورأت وسائل الإعلام والشخصيات السياسية المحلية بالإجماع أن مظاهرات ١٧ تشرين الأول/أكتوبر كانت ناجحة بفضل طابعها السلمي نسبيا. وأبرزت الجهات الفاعلة الدولية احتراف الشرطة وتحسن الاتصالات بين الحكومة وقيادات الشرطة.

٥ – وظلت الحالة متوترة طوال عطلة نهاية الأسبوع التي اقترنت بعطلة دينية في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تفرقت جنازة مجمعة لستة أشخاص، زُعم أنهم توفوا في ظروف مختلفة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في حي دلما ٢ وحي بيل إير (دلما، المنطقة الغربية)، بسبب إطلاق أعيرة نارية ومتاريس وضعت على الطرق، وتعرضت بحسب التقارير للعديد من الاضطرابات في مختلف أنحاء المدينة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، جُرح ١١ شخصاً من جراء إطلاق النار عليهم في منطقة فيلاج دو ديو في بورت – أو – برنس، وقُتلت فتاة تبلغ من العمر ١١ عاما.

٦ – وشهدت أيضاً الاحتفالات التي أقيمت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لإحياء الذكرى السنوية ٢١٥ لمعركة فرتيار (كاب هايسيان، منطقة الشمال) مظاهرات عمّت أرجاء البلد احتجاجا على الفساد. وفي المدن الرئيسية في البلد، تجمعت في المظاهرات حشود كبيرة نسبيا، وإن قلت أعدادها عن حشود ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان المتظاهرون مختلفين بشكل ملحوظ عن حشود ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إذ كان أغلبهم مناضلين سياسيين يرددون نداءات المعارضة، وكان عدد النساء المشاركات أقل بكثير. وقامت الشرطة الوطنية بسرعة بإزالة الحواجز الحجرية والإطارات المشتعلة التي وضعها المتظاهرون، وسجل عدد قليل من الحوادث. وأفادت السلطات بمقتل ٦ أشخاص وجرح ٥ والقبض على ٣٥. وأفاد قادة حزب المعارضة الراديكالي، ''القطاع الديمقراطي والشعبي''، بمقتل ١١ شخصا وجرح ٤٥ والقبض على ٧٥. وأعقب هذه المظاهرات إضراب عام لمدة يومين في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر التزم به المضربون بشكل جيد.

٧ – واستجاب الرئيس موييز لمطالب الشعب بأن طلب إلى رئيس الوزراء أن يقدم كل ما يلزم من دعم للمؤسسات المعنية، وتحديدا نظام القضاء فيما يجريه من تحقيقات في الادعاءات بشأن سوء إدارة أموال صندوق النفط الكاريبي. وأكد الرئيس كذلك أن الشركات الخاصة التي يثبت أنها احتالت

على الدولة ستلاحق قضائيا، وطلب إلى جميع مسؤولي الدولة المشاركين في إدارة صندوق النفط الكاريبي أن يقدموا أنفسهم للتحقيق الجاري.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وسط ادعاءات بسوء إدارة أموال صندوق النفط الكاريبي، أقال الرئيس موييز ١٨ من المستشارين والأشخاص الوثيقي الصلة به، من بينهم مدير مكتبه، الذي سبق له تقلد منصب وزير الاقتصاد والمالية، معللا ذلك بأهمية مساءلة الحكومة. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس الوزراء جان هنري سيان عن إنشاء لجنة مستقلة تتألف من خبراء وطنيين للإشراف على التحقيق المتعلق بصندوق النفط الكاريبي وضمان حياده السياسي. بيد أنه منذ ذلك الإعلان، أعلنت رابطات الإعلام الوطنية، وأعضاء حركة تحدي صندوق النفط الكاريبي، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها من الكيانات التي ذكرها رئيس الوزراء باعتبارهم أعضاء محتملين في اللجنة، الامتناع عن المشاركة.

٩ - واتسم النشاط في البرلمان بمحدودية الأنشطة التشريعية في كلا المجلسين بسبب عدم عقدهما جلسات عامة أسبوعية منتظمة. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد البرلمان الميزانية المعدلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، التي نقحت بعد إعادة تطبيق دعم الوقود إثر وقوع اضطرابات احتجاجا على هذا الإجراء في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه. وتتوقع الميزانية المنقحة زيادة نسبتها ١٠ في المائة في الإنفاق، أي ما يقارب ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى جانب انخفاض في إيرادات الوقود بمبلغ يقارب ١٠٠ مليون دولار. ويحدد مشروع القانون المتعلق بإنشاء وتنظيم وسير عمل المجلس الوطني للمعونة القانونية، الذي صدر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الإطار القانوني لإمكانية حصول الهايتيين على المشورة القانونية بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي. وهذا التشريع الذي تأخر طويلا يمثل معلما رئيسيا هاما في الجهود الرامية إلى معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأُغلقت الدورة العادية الثانية للسنة التشريعية في ١٠ أيلول/سبتمبر تم خلالها التصويت على ثمانية مشاريع قوانين وإحالتها إلى السلطة التنفيذية لإصدارها، ليصبح بذلك مجموع القوانين الصادرة في السنة ١٩ قانوناً.

١٠ - وعقب تعيين جان هنري سيان رئيساً لمجلس الوزراء في ٥ آب/أغسطس، حصل مجلس وزرائه على تصويت بالثقة في جلسة غير عادية للجمعية الوطنية في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر.

١١ - ويتألف مجلس الوزراء الجديد من ٢٥ وزيرا ووزير دولة ووزيرا مفوضا، من بينهم ست نساء. ويعني ذلك أن النساء تمثل نسبة ٢٤ في المائة فقط من مجلس الوزراء، وهي نسبة تقل عن الحصة الدنيا البالغة ٣٠ في المائة المنصوص عليها في الدستور. وعينت الوزيرات في وزارات جرت العادة على أن شاغليها نساء، وهي وزارات السياحة، والهايتيين في الخارج، والشؤون الاجتماعية والعمل، والصحة العامة والسكان، وشؤون المرأة وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، وهي وزارات نادرا ما تضطلع بدور في صنع القرار الحكومي الاستراتيجي. وتضم الحكومة الجديدة ستة وزراء وثلاثة وزراء دولة من الحكومة السابقة.

١٢ - وعلى الرغم من إعادة تعيين وزير العدل والأمن العام، ظلت العلاقات بين السلطتين القضائية والتنفيذية متوترة مما أسفر عن حالات تأخير في تعيين القضاة. وعيَّن الرئيس ما مجموعه ٦٦ قاضياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أنه وفقاً للمجلس الأعلى للقضاء، ينبغي تعيين ما لا يقل عن ٧٠ قاضيا لضمان سير عمل جميع المحاكم بشكل عادي. وبالتوازي مع ذلك، بدأ محامو نقابة المحامين في بورت - أو - برنس منذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر إضرابا طالبوا فيه بإقالة المدعي العام

لبورت – أو – برنس واعتقال مدير الشرطة الوطنية للمنطقة الغربية وعدد آخر من ضباط الشرطة المتهمين بممارسة وحشية الشرطة ضد المحامين.

باء – الحالة الاقتصادية

١٣ – استمر تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى عدم إصلاح دعم أسعار الوقود إلى إضعاف تعبئة الإيرادات المحلية، المنخفضة بالفعل، مما تسبب في حدوث عجز خطير نتيجة لارتفاع النفقات. وبحلول نهاية آب/أغسطس، كانت نسبتا دعم الوقود والتحويلات إلى مرفق الكهرباء التابع للدولة قد بلغتا بالترتيب ٢,٢ في المائة و ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين مثل الإنفاق على التعليم والصحة معا ٢,٤ في المائة. ونتيجة لذلك، يتوقع الآن أن يصل عجز الميزانية إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ التضخم نسبة ١٤,١ في المائة في نهاية آب/أغسطس. واستمر تراجع قيمة الغورد الهايتي مقابل دولار الولايات المتحدة، حيث بلغ سعر الصرف التجاري عند الإقفال دولارا واحدا مقابل ٧٣ غوردا بحلول ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بانخفاض في قيمة الغورد بنسبة ١٠,٤ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

جيم – الحالة الإنسانية

١٤ – في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ضرب زلزال قوته ٥,٩ الجزء الشمالي من هايتي وكان مركزه يقع على بعد ٢٠ كيلومترا تقريبا من شمال بور دو بيه (المنطقة الشمالية الغربية). ووفقا لمديرية الحماية المدنية، تسبب الزلزال في وفاة ١٨ شخصا وجرح ٥٤٨ وتدمير ١ ٤١٧ منزلا وإحداث أضرار في ٩ ٧١٧ منزلا وتضرُّر ١١ ١٣٤ أسرة في مناطق الشمال الغربي والشمال وأرتيبونيت. واحتاج السكان المتضررون إلى المأوى ومطابخ ومياه وخدمات للصرف الصحي ولوازم النظافة الشخصية. وحشدت الحكومة مواردها لمساعدة السكان.

١٥ – وفي أعقاب ذلك مباشرة، قامت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بصورة مشتركة مع مديرية الحماية المدنية، ودعما لها، بزيارة بعض المناطق المتضررة لتقييم الضرر وتحديد مجالات الدعم المحتمل للسلطات الوطنية. وقدمت البعثة المساعدة لجهود الإغاثة الوطنية عن طريق دعم الشرطة الوطنية في المناطق المتضررة ومن خلال نشر وحدة الطائرات المسيرة بدون طيار التابعة لها. وفي أعقاب الزلزال، أعلنت الحكومة اعتزامها إنشاء آلية دائمة متعددة القطاعات لإدارة الأزمات تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء لتحسين التنسيق، بما في ذلك تنسيق المعونة الإنسانية، تمشيا مع اهتمام الحكومة بوضع نموذج جديد للمساعدة الدولية. وكرر المجتمع الدولي تأكيد دعمه الطويل الأمد والتزامه المستمر بالاستثمار في تعزيز مديرية الحماية المدنية.

١٦ – وواصلت الأمم المتحدة دعم السلطات الهايتية في استجابتها لمكافحة مرض الكوليرا تحت مظلة الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. وفي تطور واعد، لم تحدث زيادة كبيرة في عدد الحالات خلال موسم الأمطار. ورغم أنه لا يزال يتم الإبلاغ عن حالات يشتبه في أنها حالات كوليرا في جميع أنحاء البلد، فقد انخفضت الحالات الجديدة المشتبه فيها على نطاق البلد إلى متوسط ٤٦ حالة أسبوعيا في أيلول/سبتمبر وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة بما عدده ٣٠١ حالة مشتبه فيها أسبوعيا سجلت

في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وزاد العدد الكلي للحالات المشتبه فيها أسبوعيا في قمة تفشي الوباء في عام ٢٠١٠ على ١٨ ٥٠٠ حالة.

١٧ - وعلى الرغم من هذا التقدم، فإنه من المهمّ جدا مواصلة الجهود المكثفة لمكافحة الكوليرا من أجل الاستمرار في إنقاذ الأرواح والحد من عدوى الكوليرا، بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. وكان لأفرقة الاستجابة السريعة التابعة لوزارة الصحة العامة والسكان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، دور أساسي في النجاح الذي تحقق في مكافحة المرض. وينطوي خفض عدد أفرقة الاستجابة في وقت مبكر على خطر انتشار الكوليرا مرة أخرى. وفي إطار المسار ٢ من نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي الكوليرا، يختتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا مشاورات محلية في ميرباليه لتوفير مساعدة مادية إلى المتضررين بصورة مباشرة من المرض. ويقوم البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدعم من مكتب المبعوث الخاص لهايتي واليونيسف والبعثة، بإعداد متابعة للمرحلة التجريبية، لتزويد المجتمعات المحلية الأخرى المتضررة بشدة بدعم مماثل.

١٨ - واستمر إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات المحلية على التأهب للطوارئ. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أكمل ٣٠ من خبراء الصحة والحماية من المناطق الثلاث الأخيرة من المناطق العشر في البلد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، منح شهادات التأهيل في مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ليصل بذلك مجموع الخبراء المدربين في المناطق العَشر إلى ١٠٠ خبير.

١٩ - ووفقا للنتائج الجزئية التي انتهى إليها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في المناطق المتضررة من الجفاف، يعيش ما نسبته ٥ في المائة من السكان المشمولين بالتحليل (١٤٥ ٠٧٨ شخصا) في مرحلة طوارئ وما نسبته ٢٥ في المائة (٦٢٩ ٠٨٢ شخصا) في مرحلة أزمة، ويشكل هؤلاء نحو ٣٠ في المائة من السكان المشمولين بالتحليل. وتشير التوقعات بشأن الحالة إلى أنه في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩، سيبلغ عدد الأشخاص المفتقرين إلى الأمن الغذائي والمحتاجين إلى مساعدة ٧٧٤ ١٥٩ شخصا.

٢٠ - وحتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تهدف إلى إيصال مساعدات إنسانية ومساعدات تتعلق بالحماية إلى ٢,٢ مليون هايتي وتتطلب ٢٥٢,٢ مليون دولار، ١١,٢ في المائة فقط.

٢١ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، وُضعت الصيغة النهائية لمرحلة التقييم من تعداد السكان والمساكن في هايتي الذي طال تأخره، لتبدأ بذلك عملية الانتقال إلى المرحلة الرئيسية من التعداد. وبعد مضي أكثر من ١٥ عاما، سيقدم هذا التعداد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، معلومات مستكملة تمس الحاجة إليها عن الخصائص الديمغرافية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والحالة الجنسانية وحالة المساكن، وتشكل هذه المعلومات ضرورة لا غنى عنها لكي يتسنى للبلد والمجتمع الدولي تحديد خطوط أساس جديدة لوضع سياسات أكثر فعالية واستدامة لإنقاذ الأرواح وضمان اتباع نهج أكثر استنارة في مساعدة هايتي على القضاء على الفقر المدقع وقبول التحدي المتمثل في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا – تنفيذ الولاية

٢٢ – على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراريه ٢٣٥٠ (٢٠١٧) و ٢٤١٠ (٢٠١٨)، أنشأت البعثة آليةً لرصد التّقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتها للخروج الممتدة لسنتين والمستندة إلى نقاط مرجعية والانتقال إلى وجود للأمم المتّحدة لا تكون له صلة بحفظ السّلام. ويستمر جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بالمؤشرات الـ ٤٦ المبيَّنة في تقريري السابق، وذلك بالتّعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الوطنية وباستخدام آليات الرّصد والتقييم الموجودة لدى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستؤدي آلية الرصد المشترك هذه، التي تعزز تنسيق الإجراءات المقررة من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري دعما للحكومة، إلى زيادة تيسير نقل المهام والمسؤوليات. ويعرض المرفق الأوّل لهذا التقرير التّقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ – وعلى خلفية المظاهرات التي وقعت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، واصلت البعثة استخدام برنامجها للحد من العنف المجتمعي للتخفيف من جيوب العنف في المناطق التي تشكل ”بؤر توتر“ في بورت – أو – برنس وضواحيها. وفي الأحياء الهشة المتضررة من انعدام الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك نظاما الشرطة والعدالة، والمعرضة لعنف العصابات المستمر، يمثل العاطلون عن العمل والمهمشون من الشبان والشابات عناصر يسهل تجنيدها لاستخدامها في إثارة العنف في المظاهرات العامة لخدمة مصالح سياسية و/أو تحقيق مآرب إجرامية. وأشرك البرنامج أفراد المجتمعات المحلية، لا سيما الشباب والنساء المعرضين للخطر الذين يعيشون في الأحياء الأشد تهميشا، في تخطيط وتنفيذ أنشطة كثيفة العمالة ومدرة للدخل، من أجل تحقيق استقرار الأمن وتحسينه في الأحياء الخاضعة لسيطرة العصابات.

٢٤ – وشرعت البعثة في ثلاثة مشاريع منفصلة للحد من العنف المجتمعي في اثنين من الأحياء الجنوبية في بورت – أو – برنس هما مارتيسان وكارفور فوي، تنفذها منظمات غير حكومية وطنية ودولية على السواء. وحتى الآن، تم قيد ما مجموعه ٢ ٢٤٢ امرأة و ٢ ٠٥٨ رجلا في أنشطة من قبيل مسابقات كرة القدم، وبناء القدرات للقيادات المجتمعية، والحوارات القائمة على الأحياء السكنية لتعزيز السلام ودعم إمكانية الحصول على التعليم.

٢٥ – وجاءت هذه المبادرات التي أتاحت للشباب فرصا مؤقتة لكسب العيش تكملةً لجهود الشرطة الوطنية الرامية إلى تحقيق استقرار الأمن في هذه المواقع التي تشكل ”بؤر توتر“ عن طريق إذكاء وعي المجتمعات المحلية بمسائل الأمن وسيادة القانون وعن طريق زيادة ثقة المجتمعات المحلية في الشرطة الوطنية ومؤسسات سيادة القانون. وعلى سبيل المثال، أتيحت في بورت – أو – برنس برامج للتدريب الداخلي وفرص التدريب المهني لـ ١٥١ من الشباب المعرضين للخطر، وذلك بالشراكة مع ٧٠ مؤسسة تجارية محلية؛ وفي منطقة الوسط، شارك ٢٨٨ من الشابات والشبان من المجتمعات المهمشة في إنشاء طريق زراعي. وأصبح الآن بمقدور الشرطة الوطنية أن تقدم بسهولة خدمات الخفارة المجتمعية من خلال الأنشطة المضطلع بها في إطار مشاريع الحد من العنف المجتمعي.

٢٦ – وتقوم البعثة أيضاً بدعم تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي في مناطق الشمال والشمال الغربي والوسط التي تركز على الأنشطة المدرة للدخل والكثيفة العمالة. وتشمل هذه المشاريع التدريب

المهني والتدريب أثناء العمل، وبناء القدرات في إدارة الأعمال الصغيرة، ودعم المستفيدين المباشرين لتطوير الأنشطة المدرة للدخل. وحتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك في تلك الأنشطة ٦٩١ امرأة و ٥٩٩ رجلا.

٢٧ - ولا يزال تحسين فهم سيادة القانون أولويةً رئيسية. ومنذ ١ أيلول/سبتمبر، قامت أفرقةٌ متنقلة تابعة للبعثة، بتمويل من برنامج الحد من العنف المجتمعي، بدعم سبعة مؤتمرات ولقاءات عامة للمناقشة في جميع أنحاء البلد لإذكاء وعي المجتمعات المحلية بسيادة القانون. وأجري حتى الآن ما مجموعه ٢٣ من هذه الأنشطة، شارك فيها أكثر من ٥٠٠ ٤ شخص، من بينهم ٤٣٦ ١ امرأة. واستناداً إلى التقييمات التي أعدتها الأفرقة المتنقلة، شرع في تنفيذ ١١ مشروعا سريع الأثر لتحسين مرافق مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك المحاكم والسجون ونقاط الشرطة، وكذلك معالجة المياه في السجون، وبناء المراحيض في زنزانات الاحتجاز، وبناء أسوار وأبراج مراقبة للسجون.

٢٨ - وفي إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم مؤسسات سيادة القانون تمشياً مع ولاية البعثة. وساعد البرنامج على تجديد أقسام الشرطة وتجهيزها، وعزز نظام إدارة القضايا لدى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، وقدم الدعم لهيئات الإشراف والمساءلة، مثل المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل والأمن العام، ومديرية إدارة السجون، ومكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة الوزارية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، من خلال استخدام التمويل البرنامجي.

٢٩ - ووضعت البعثة الصيغة النهائية لاستراتيجيتها لحماية المدنيين وتقييمها الاستشرافي الثاني للأخطار التي تهدِّد المدنيين للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالتشاور مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وتشمل هذه الأخطار انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية، والعنف الناجم عن نشاط العصابات، والعنف الناجم عن القلاقل المدنية الكبرى، والترحيل الجماعي أو العودة التلقائية للمهاجرين الهايتيين، والكوارث الطبيعية.

ألف - التطورات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١، و ٤، و ٥، و ٦)

٣٠ - خرجت ١٠٨ مظاهرات سلمية إلى حد كبير تتعلق بحركة ”بتروكاريب تشالنج“ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت ٢٣ منها في منطقة بورت - أو - برنس الكبرى. وتبين البيانات المستقاة من الشرطة الوطنية أن معدل جرائم القتل انخفض بنسبة ٤,٢ في المائة منذ تقريري السابق، وأصبح يبلغ الآن، حتى وقت صدور هذا التقرير ٦,٢٢ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وهو واحد من أدنى المعدلات في منطقة البحر الكاريبي. ووقع أكثر من نصف هذه الجرائم في منطقة بورت - أو - برنس الكبرى.

٣١ - واستمرت جهود الشرطة الوطنية في مواجهة ظروف عمل صعبة في جهودها الرامية إلى ضمان سلامة السكان بسبب العصابات العاملة في مناطق العاصمة. وعلى الرغم من التزام التسلسل الهرمي للشرطة الوطنية بالتصدي للعصابات، فإن بعض الأحياء، من قبيل حي مارتيسان، المكتظة جدا بالسكان، تعوق بشكل كبير تحسين سلامة السكان الذين يعانون من ضآلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية وخاصة المعرضين منهم للإجرام وانعدام الأمن. ففي مناسبتين على الأقل، أطلق النار على أفراد من الشرطة الوطنية تصاحبهم وحدة من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة أثناء دوريات في الأحياء الموبوءة بالعصابات دون حدوث إصابات أو أضرار.

٣٢ - وخلال المظاهرة المقررة في ١٧ تشـــرين الأول/أكتوبر في بورت - أو - برنس، حاولت مجموعة من المتظاهرين العنيفين الدخول بالقوة إلى مكاتب البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث قذفت الحجارة وأصـابت حارس أمن خاص بجروح. وسُـرقت اثنتان من كاميرات المراقبة. وفي سـان مارك (أرتيبونيت)، أُصـيب بجروح ثلاثة من أفراد وحدة الشـرطة المشـكلة التابعة للأمم المتحدة جراء قذفهم بالحجارة من المتظاهرين، وأصيب سبعة من أفراد الشرطة المعينين في وحدة النظام العام بتهتكات من جراء قذفهم بحجارة في كاب هايسيان. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سجل عدد قليل من الحوادث.

٣٣ - وقدّمت البعثة الدعم العملياتي للشـــرطة الوطنية عبر المشـــاركة في ٢٩٠ نقطة تفتيش مؤقتة مشتركة، و ٥٢٨ دورية راجلة، و ٥٧٦ دورية راكبة، وخمس عمليات شرطة مشتركة. وقدمت البعثة أيضاً الدعم في ١٢ عملية من عمليات مكافحة الشـــغب تتصـــل بمظاهرات جرت في بورت - أو - برنس ومدن أخرى. وواصلت الوحدات المتخصصة بالشرطة الوطنية إبداء التقدم فيما يتعلق بتخطيط العمليات وتنسيقها والامتثال للمبادئ المتعلقة باستخدام القوة واحترام حقوق الإنسان على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٣٤ - وقدَّمت البعثة الدعم للشـــرطة الوطنية في عملية نُفِّذت في فيلاج دو ديو (الجزء الجنوبي من بورت - أو - برنس، المنطقة الغربية) في محاولة لاستعادة السيطرة على المنطقة والقبض على زعيم عصابة يعمل في تلك المنطقة. وقد نُفذت العملية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وحُشد لها ١٤٠ فردا من الوحدات المتخصصة بالشرطة الوطنية. وقامت البعثة، إلى جانب المساعدة في تخطيط العملية، بدعم الشرطة في تأمين محيط العملية ومراقبته بوحدة من الطائرات المسيرة بدون طيار وخمسة أقسام من وحدات الشرطة المشـكلة ومركبات مدرعة. وأُطلق النار على مركبة مدرعة تابعة لوحدات الشـرطة المشـكلة أثناء تبادل للنيران بين الشـرطة الوطنية وأفراد العصـابة. ولم يُبلغ عن وقوع إصـابات. واسـتمرت العملية من ٤ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم خلالها تكثيف وجود الشرطة الوطنية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في المنطقة، ولا سيما من خلال الدوريات على الطريق الوطني ٢ وداخل فيلاج دو ديو.

٣٥ - وشـهدت الخطة الاسـتراتيجية لتطوير الشـرطة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ معدل تنفيذ بطيء خلال عامها الأول. وكان من بين الأسـباب الرئيسـية لمحدودية التقدم المحرز عدم كفاية التمويل الذي تعهدت به حكومة هايتي والجهات المانحة الدولية. ففي البداية، التزمت حكومة هايتي بتغطية ٥٥ في المائة من تمويل الخطة الخمسـية، غير أنها لم تقدم حتى الآن إلا ٨ في المائة من مواردها المالية اللازمة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. كذلك لم يتبرع المانحون الرئيسـيون إلا بنسـبة ١٥ في المائة من التزامهم المالي للسـنة الأولى. وأدى ذلك إلى عدم إنجاز بعض من الإجراءات ذات الأولوية الواردة في الخطة، وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي ٢٧,٦ في المائة للسنة الأولى وأحرز تقدم في ٩٠ من الأنشطة الـ ١٠٨ المتبقية.

٣٦ - ومنذ اعتماد خطة التطوير الاستراتيجية، نفذ ما مجموعه ٤٢ من مشاريع البنية التحتية، بما يتيح للشـرطة الوطني زيادة وجودها في أقسـام البلديات. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، كان يجري تنفيذ ١٥ من مشاريع البنية التحتية دعماً للشرطة الوطنية، موَّلت حكومةُ هايتي ٤ منها، وموِّلت ٤ من خلال المشـاريع السـريعة الأثر التي تنفذها البعثة، و ٣ من خلال البرنامج المشـترك لسـيادة القانون، و ٤ من خلال التعاون الثنائي. وتشكل زيادة مرافق الشرطة الوطنية في البلد جانبا رئيسيا في ضمان الوجود الفعال للشرطة الوطنية والحد من انعدام الأمن، كما تشكل جانبا رئيسيا في تحسين ظروف عمل أفراد الشرطة.

٣٧ - وعقب تخرج ٦٩٢ من طلاب الشـــرطة في ١٩ أيلول/ســـبتمبر، ارتفع العدد الإجمالي لأفراد الشرطة على الصعيد الوطني إلى ٧٣٥ ١٥ فردا، من بينهم ٥٦٨ ١ امرأة (١٠ في المائة). وبذلك تصبح نسبة أفراد شرطة إلى السكان ١,٣٧ فرد شرطة لكل ١٠٠٠ نسمة، وهي نسبة لا تزال أقل من معيار الأمم المتحدة البالغ ٢,٢ فرد شرطة لكل ١٠٠٠ نسمة. ومع ذلك، تمثل هذه النسبة معلما رئيسيا هاما في تحقيق النسـبة المسـتهدفة البالغة ١,٤٥، ونسـبة ١١ في المائة على الأقل من النسـاء، بحلول تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وبلغت النسـبة المئوية لأفراد الشـرطة المنتشـرين خارج منطقة بورت - أو - برنس الكبرى ٣٤,٢ في المائة وهو ما يشـكل زيادة قدرها ٤,٥ في المائة عما ورد في تقريري السـابق. وفي إطار الجهد المستمر لزيادة عدد أفراد الشرطة، أعلنت الشرطة الوطنية أنها سجّلت ٦٥٨ من مقدمي الطلبات، من بينهم ١٣٢ امرأة، لدورتها رقم ٣٠ ينبغي أن يبدأ تدريبهم قبل نهاية عام ٢٠١٨.

٣٨ - وفي إطار المشـروع المشـترك بين البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإنشـاء آلية توظيف في الشـرطة الوطنية تراعي الاعتبارات الجنسـانية، تجري حاليا أنشـطة لتحديد المجتمعات المحلية المهمشـة التي ستشـجع شـاباتها على تقديم طلبات للانتسـاب إلى جهاز الشـرطة. وقامت البعثة أيضـاً، من خلال برنامجها المتعلق بالحد من العنف المجتمعي، بدعم التعبئة المجتمعية لمكافحة العنف الجنسـي والجنسـاني في مناطق أرتيبونيت وغراند آنس والجنوب. وفي ٢٠ تشـرين الثاني/نوفمبر، نفَّذ ٣٠ مديرا للمناقشـات ينتمون إلى ١٥ منظمة محلية ٥٩ جلسـة توعية لفائدة ٠١٢ ٣ مستفيداً مباشراً من أجل زيادة الوعي لدى عامة السكان بشأن العنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عن هذه الحالات.

٣٩ - وعُقدت الحلقة الدراسـية الدولية الرابعة بشـأن مكافحة العنف الجنسـي والجنسـاني، التي نُظمت بالاشـتراك بين البعثة والشرطة الوطنية، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في الأكاديمية الوطنية للشـــرطة الهايتية في بورت - أو - برنس. وشـــارك في الحلقة ممثلي الخاص، ومتحدثون دوليون، ومدعون عامون، ومختلف مؤسـسـات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في هايتي. وشملت المواضيع التي نوقشـت الاتجار بالبشـر، والعنف الجنسـي والجنسـاني، بما في ذلك العنف العائلي، والعدالة وسـير مراحل الإجراءات الجنائية، وحماية الضحايا. وبالمثل، بغية تعزيز قدرات الشرطة الوطنية على منع العنف الجنسي والجنساني والتحقيق في القضـــايا المتعلقة به، عقدت في تشـــرين الثاني/نوفمبر ثلاث حلقات عمل في منطقة بورت - أو - برنس الكبرى مع عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام الجنائي.

٤٠ - وكما طُلب في القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، تجري حاليا الأعمال التحضـــيرية لســـحب وحدتين من الشـرطة المشـكلة في كانون الأول/ديسـمبر، مع وجود ترتيبات لتولي الشـرطة الوطنية العمليات المتبقية في الأماكن التي ســيخفض فيها وجود الأمم المتحدة. وســتقوم البعثة بتحديث خطة نقل المســؤوليات الأمنية في الأسـابيع المقبلة لتقديم معلومات عن إعادة وحدات الشـرطة المشـكلة الأخرى إلى أوطانها. وقد التزمت الشـرطة الوطنية بضـمان الخفض التدريجي السـلس لوحدات الشـرطة المشـكلة في عام ٢٠١٩، من خلال إجراء تقييم مســتمر للحالة الأمنية في جميع أنحاء البلاد، بالتنســيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمانحين الدوليين.

باء - قطاع العدالة (النقاط المرجعية ١ و ٢ و ٥)

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم مهم على الصعيد التشريعي، من قبيل إصدار قانون المعونة القانونية. وعلى الصعيد المؤسسي، أحرز تقدم فيما يتعلق باستعراض القضايا الجنائية في الوقت المناسب والتزام وزارة العدل والأمن العام بتكرار آلية تنسيق الولاية القضائية لبورت - أو - برنس في جميع الولايات القضائية بالبلد. واستمرت معدلات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ولا سيما في الولايات القضائية التي يتعذر فيها اللجوء إلى القضاء والتي يقصر فيها رصد عبء القضايا لدى القضاة والمدعين العامين.

٤٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين ٦٣,٦ في المائة، مقارنة بنسبة ٦١,١ في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولمعالجة هذه الحالة، يجري العمل حاليا على وضع العديد من المبادرات. وفي الاجتماع الشهري الذي عقدته اللجنة المعنية بمراحل الإجراءات الجنائية في آب/أغسطس في بورت - أو - برنس، وضم جميع العناصر الفاعلة في مجال سيادة القانون، اتخذت وزارة العدل والأمن العام خطوات نحو تسهيل تسليم أوامر إصدار الأحكام اللازمة للإفراج عن المدانين الذين أنهوا بالفعل فترة عقوبتهم. ويجري العمل أيضا على إنشاء لجنة وزارية لتقوم بإعداد قوائم بأسماء نزلاء السجون وفترات احتجازهم بهدف تحديد الذين لم يعد ثمة مبرر لاحتجازهم.

٤٣ - وخلال الفترة نفسها، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني لأربعة من مشاريع المعونة القانونية التي توفر للضعفاء إمكانية اللجوء إلى العدالة، ممولة من برنامجها الخاص بالحد من العنف المجتمعي. وفتح مكتبا المعونة القانونية في نقابة المحامين في بورت - أو - برنس ٢ ٢٤٩ قضية جديدة، وعقدا ١ ٩٦١ جلسة استشارية، وقدما ١٠٠ طلب للمثول أمام المحكمة، وساهما في الإفراج عن ٢٥٠ من المحتجزين قبل المحاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأ مشروع ثالث للمعونة القانونية أنشطته في مركز إعادة تأهيل القاصرين المخالفين للقانون، قام بوضع سجل لجميع القاصرين المحتجزين البالغ عددهم ٨٩ قاصرا، حيث فتحت ٥٤ حالة وعقدت حلقتا عمل لفائدة المحامين والقضاة لتحسين تناول القضايا المتعلقة بقصر. وبالمثل، تم في أيلول/سبتمبر توسيع مشروع رائد للمعونة القانونية متعدد التخصصات في سجن كاباريه (المنطقة الغربية) بدأته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧، بهدف تقديم المعونة القانونية والدعم النفسي لجميع النساء والبنات المحتجزات البالغ عددهن ٢٥٨ محتجزة. وأصدر قضاة التحقيق ١٤ أمرا؛ وتم الحصول على تسعة أوامر بإطلاق السراح من خلال هذا المشروع (بعد قضاء ٥ أشهر و ٦ أشهر و ٧ أشهر و ١١ شهرا من الحجز المطول، بالترتيب).

٤٤ - وفي نطاق الولاية القضائية في بورت - أو - برنس، يسير المدعون العامون وقضاة التحقيق والمحكمة الابتدائية في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المؤشرات المرجعية المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة. وبين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تلقى المدعون العامون ١ ٠٨٠ قضية جنائية. وفي ٤١ في المائة من هذه القضايا (٤٤٤ قضية)، قرر المدعي العام ما إذا كان سيتم توجيه اتهام أو إغلاق الملف في نفس اليوم الذي أودعت فيه القضية. وفي ٤٣ في المائة من تلك القضايا، التي جهزت في الوقت الحقيقي، أسقطت التهم. وخلال الفترة نفسها، أغلق قضاة التحقيق ٣٦٥ ملفًا. وخلال السنة القضائية ٢٠١٧-٢٠١٨، أغلق قضاة التحقيق الاثنان والعشرون أكثر من ١٦ قضية لكل منهم، وهو ما يشكل معدلا سنويا قدره ١,٣ قضية لكل قاضي تحقيق شهريا. ولم تعقد المحكمة الابتدائية، خلال

الفترة المشـــمولة بالتقرير، جلســـات للنظر في الدعاوى، بســـبب الإجازات القضـــائية في الفترة بين ٣٠ حزيران/يونيه و ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٤٥ - وتوقفت المحكمة الابتدائية ومحكمة الاســتئناف في بورت - أو - برنس عن العمل منذ ١٠ تشـــرين الأول/أكتوبر عندما قررت نقابة المحامين في بورت - أو - برنس تعليق المرافعات ومنع الوصــول إلى المحاكم. ويقوم المحامون بالاحتجاج على الردود العنيفة من جانب أفراد الشــرطة الوطنية في ٢ و ٤ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، وهم يطالبون أيضاً بإقالة المدعي العام الأول لعدم شروعه في اتخاذ إجراءات قانونية. وهذه الحالة تبعث على القلق ويمكن إذا لم تحل أن تؤثر ســـلباً على أداء هذه الولايات القضـائية فضـلا عن أداء مكتبيْ المسـاعدة القانونية. وعلى الرغم من هذه التطورات، أصـدرت المحكمة الابتدائية أحكاما في ما مجموعه ٤٣٧ قضية جنائية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٤٦ - واسـتجد الخلاف بين المجلس الأعلى للسـلطة القضـائية والهيئة التنفيذية خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وفي رسالة مفتوحة إلى الرئيس موييز مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر، حذر المجلس من الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه التأخيرات في تعيين القضـــاة على نظام العدالة. ولاحظت الحكومة أن التأخيرات تعزى إلى إجراء عمليات شـاملة للتحري عن السـوابق، وأنه عيَّن ٣٦ قاضـيا عشـية بدء السـنة القضـائية لعام ٢٠١٨ في ١ تشـــرين الأول/أكتوبر، وعين ٣٠ قاضـــيا آخر في ٢٢ تشـــرين الأول/أكتوبر. وفي ٣٠ آب/أغسـطس، وجه مجلس الشـيوخ دعوة ثانية لشـغل مقاعد شـاغرة في محكمة النقض، نظرا لأن القائمة الجزئية التي سبق تقديمها إلى الحكومة ستسمح بشغل أربعة مقاعد فقط من المقاعد الستة الشاغرة التي يتعين شغلها.

٤٧ - وبالإضــافة إلى حالات التأخير في تعيين القضــاة، هددت الرابطة الوطنية للقضــاة بالإضــراب إذا لم تراع هيئة الرئاســـة طلباتهم المتعلقة بزيادة المرتبات. وقد أدى تعيين أوكناما كلاميه داميوس مؤخرا بشـكل مؤقت مديرا لمديرية التفتيش القضـائي التابعة للمجلس الأعلى للقضـاء، وهو منصـب ظل شـاغرا منذ وقت إنشـــائه في نيســـان/أبريل ٢٠١٦، إلى إثارة شـــواغل في بعض قطاعات المجتمع المدني، نظرا لأنـه عضـــو المجلس البلـدي الأعلى في المجلس الأعلى للقضـــاء الـذي يمثـل جميع المـدعين العـامين للمحاكم الابتدائية.

٤٨ - وشـكَّل اعتماد القانون المتعلق بالمسـاعدة القانونية من جانب السـلطة التشـريعية في ١٠ أيلول/ سـبتمبر وصـدوره في ٢٦ تشـرين الأول/أكتوبر خطوة رئيسـية سـتؤدي إلى تحسـين إمكانية اللجوء إلى القضـاء بدرجة كبيرة. ومن أجل إنشـاء إطار لتنفيذ القانون، أنشـأت وزارة العدل والأمن العام لجنة تقنية تسـاهم فيها البعثة. وسـتدعم اللجنة الوزارة في نشـر القانون وتطبيقه عن طريق وضـع خطة عمل وميزانية ووضع قواعد وأنظمة وأدوات للتطبيق.

٤٩ - وواصلت البعثة، وفقا لولايتها، دعمها لهيئات الرقابة في وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضـاء لتعزيز مهامها في مجالي الرقابة والانضـباط. وقدمت البعثة المسـاعدة للوزارة في دوائر التفتيش بها من خلال سلسلة من الأنشطة، لإجراء بعثات التفتيش، في مكاتب المدعين العامين في المحاكم الابتدائية الثماني عشـرة ومحاكم الاسـتئناف الخمس خلال السـنة القضـائية ٢٠١٨-٢٠١٩. ودعمت البعثة حلقة عمل واحدة بشـــأن مؤشـــرات الأداء وأدوات التفتيش للمدعين العامين عقدت في الفترة من ٢ إلى ٤ تشـــرين الأول/أكتوبر، وحلقة عمل أخرى بشـــأن خطة تطوير وظيفة التفتيش القضـــائي عقدت

يوميْ ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وحلقة عمل ثالثة بشأن بناء القدرات وتبادل الخبرات يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة التقنية والدعم لمديرية التفتيش القضائي التابعة للمجلس الأعلى للقضاء، فيما يتصل بمعتكف أقيم لمدة خمسة أيام في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن المسارات الوظيفية للقضاة وتقييمهم.

٥٠ - وفي إطار البرنامج المشترك بشأن سيادة القانون، قدمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التدريب بشأن تأثير الاحتجاز المطول قبل المحاكمة للنساء والفتيات إلى ٨٠ من مسؤولي النظام الجنائي من تسع ولايات قضائية. وتضمن التدريب أيضاً معلومات عن الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

جيم - قطاع الإصلاحيات (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٥١ - في حين اتُّخذت خطوات مهمة صوب تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية والتشغيلية لمديرية إدارة السجون وتحسين ظروف الاحتجاز، لم يُحرَز تقدم كبير بشأن مشروع قانون السجون الذي يهدف إلى تحسين السجون والقانون التنظيمي الذي يرقي مديرية إدارة السجون لتصبح إدارة مركزية داخل الشرطة الوطنية، مع استقلاليتها مالياً وإداريًا. ولم يصادق المدير العام للشرطة الوطنية بعدُ على المشروع النهائي لقانون السجون، ويقوم وزير العدل والأمن العام باستعراض القانون التنظيمي. وتدعم المشاركة السياسية المتزايدة للمثل الخاص للأمين العام واستخدامه المساعي الحميدة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

٥٢ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت مديرية إدارة السجون مسؤولة عما مجموعه ١١ ٧٥٥ محتجزاً، من بينهم ٤١٧ امرأة و ٢٧٨ فتى و ١٥ فتاة. وبلغ معدل الإشغال ٣٦٤ في المائة استنادا إلى المعيار الوطني البالغ ٢,٥ متر مربع لكل محتجز. ويبلغ المعيار الدولي ٤,٥ أمتار مربعة. وقد ساهم الاكتظاظ الشديد والظروف الصحية السيئة في معظم المرافق في حدوث مشاكل صحية بين المحتجزين، من قبيل الأمراض الجلدية، والسل، والإسهال، والتهابات المسالك البولية. وارتفع معدل الوفيات بين المحتجزين، اعتبارًا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، من ٨ حالات من بين ١ ٠٠٠ محتجز، كما هو مشار إليه في تقريري الأخير، إلى ١١,٨ حالة من بين ١ ٠٠٠ محتجز على أساس سنوي متوقع. وتتمثل الأسباب الرئيسية الثلاثة للوفاة بين المحتجزين في السل وسوء التغذية والأمراض القلبية الوعائية. وهذه الزيادة في معدل الوفيات تعزى في معظمها إلى عدم انتظام الإمدادات الغذائية ونقص الموظفين الطبيين والأدوية. وشكل الانتظام في سداد استحقاقات الموردين تحديا على مدى السنوات الماضية. ويمكن أن تساعد زيادة الاستقلالية المالية والإدارية لإدارة السجون على منع تلك التحديات المتكررة. وتعمل إدارة السجون، بدعم من البعثة، على تنفيذ خارطة الطريق الطبية والتوجيهات الصحية في حالات الطوارئ، وإقامة شراكات أقوى مع وزارة الصحة العامة والسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة غير الحكومية ”الصحة عبر الأسوار“.

٥٣ - وتقوم إدارة السجون أيضا بتنفيذ استراتيجية هادفة ومخصصة تتناول التوظيف والتدريب، استعدادا للاضطلاع بالإدارة الذاتية لمواردها المالية والإدارية والبشرية. وبناء على ذلك، سينضم ٦١ من خريجي الشرطة الجدد، بمن فيهم تسع نساء، إلى دائرة السجون، بعد خضوعهم لدورة تدريبية متخصصة لمدة ثمانية أسابيع. وهذا ما سيؤدي إلى زيادة عدد ضباط السجون من ١ ١٨٢ ضابطا إلى ١ ٢٤٢

ضـــابطا. وعلاوة على ذلك، تعمل إدارة الســـجون على تطوير أداة لتقييم أداء الموظفين، وقد بدأت تنفيذها في خمسة سجون.

٥٤ - وأعدت إدارة الســجون، بدعم من البعثة، الاختصــاصــات والمعايير بهدف المصــادقة على أن الســـجون تعمل وفقاً لقواعد الوطنية والدولية فيما يتعلق بجملة أمور منها ظروف الاحتجاز، والأمن، والتنظيم الإداري، وإعادة الإدماج، مما يجعلها قادرة على العمل دون كامل دعم من العناصــــر الفاعلة الرئيســية الدولية. وعقدت في ٥ أيلول/سـبتمبر ورشـة عمل لفائدة ٢٣ من كبار موظفي إدارة السـجون والشرطة الوطنية الهايتية، لتوعيتهم بمعايير التصديق وتعزيز المسؤولية عن هذه العملية على الصعيد الوطني.

دال - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

٥٥ - في ١٧ أيلول/سبتمبر، عيّن رئيس الوزراء الجديد وزيرة منتدبة لتُعنى بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، وهو بذلك أعاد تفعيل منصب كان قد أُلغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتولّت الوزيرة المنتدبة مسؤولية العمل منسقةً لشؤون حقوق الإنسان لدى الحكومة، بما يشمل قيادة اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بحقوق الإنســان وإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنســان. ويشــكّل هذا التعيين تطورا هاما أســفرت عنه جهود الدعوة المتضـافرة التي بذلتها المفوضـةُ السـاميةُ لحقوق الإنسـان وقيادةُ البعثة. والبعثة بصـدد التعاقد مع خبير لمساعدة اللجنة الوزارية المشتركة في وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٦ - وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت هايتي انضمامها إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسـية لعام ١٩٦١. ويأتي الانضـمام إلى تلكما الاتفاقيتين بعد أن صدرت عن الاستعراض الدوري الشامل توصيةٌ لهايتي بذلك في عام ٢٠١٦. وانضمام هايتي إلى الاتفاقيتين يكتســـي أهمية خاصـــة لأنه تمّ في وقت يجري فيه ترحيل الآلاف من الهايتيين من بلدان في المنطقة. فاسـتنادا إلى المعلومات الصـادرة عن السـلطات الدومينيكية، رُحِّل ٧٠٧ ٢١ هايتيين أو أُعيدوا قســـرا إلى هايتي من الجمهورية الدومينيكية خلال شـــهرَي آب/أغســـطس وأيلول/ســـبتمبر. وشـــهد عام ٢٠١٨ تكاثفا في حركات النزوح على الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وتعرّض ما مجموعه ٨٣٢ ٨٠ هايتيا للترحيل أو رُدّوا على أعقابهم على الحدود في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وفي ٢٧ آب/أغسـطس، أعلنت السـلطات عن وقف العمل بالخطة الوطنية لتسـوية أوضـاع الأجانب بعد أن مُدِّدت مرتين.

٥٧ - وتعمل المفتشــية العامة للشــرطة الوطنية حاليا، بدعم من البعثة، على توحيد المعايير، وذلك في إطار العملية الهادفة إلى تحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من طرف الشرطة الوطنية. وفي الفترة بين ١ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سـبتمبر، أجرت المفتشـية العامة تحقيقات إدارية في ٩٣ في المائة مما تلقّته من ادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنســـان. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، تتبَّعت البعثة ١٥ حادثة انتهاك لحقوق الإنسان يُزعم أن الشرطة الوطنية ارتكبتها، وهي حوادث نجم عنها مقتل ٥١ فردا. ومعظم تلك الحوادث تدخل حسـب الادعاءات ضـمن إطار اسـتخدام القوة بإفراط وإسـاءة معاملة المحتجزين بعد توقيفهم. وقد فتحت المفتشـــية تحقيقات إدارية في ١٤ حادثة من هذه الحوادث. ولم تبدأ إجراءات قضـائية في معظم الحالات، لكن تم فيما يتعلق بأربعة حوادث توقيف الضـباط المزعوم أنهم المسؤولون عنها وهم عرضـة للمقاضـاة. ويعكس ذلك تحسـنا مقارنة بالفترة المشـمولة بالتقرير السـابق التي بلغت فيها قضية حادث واحد فحسب مرحلة المقاضاة، غير أن الأمر لا يزال يتطلب تواصُل الالتزام

من السلطات المعنية لكفالة مقاضاة نسبة ١٠٠ في المائة من الجرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان المؤكّد أن ضباط الشرطة الوطنية ومديرية إدارة السجون ارتكبوها. وستستمر البعثة في الدعوة لأن تتمّ المساءلة عن هذه الحوادث مساءلةً تامة وشفافة.

٥٨ - وفي آب/أغسطس، وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة للحد من العنف المجتمعي، قدمت البعثة تدريبا في هينش (مقاطعة الوسط) لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية على رصد ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وفي حلقة متابعة جرت في تشرين الأول/أكتوبر، أبان المشاركون عن معرفة أعمق بالموضوع. وقُدِّمت تدريبات مماثلة في لي كاي (مقاطعة الجنوب) وغونايف (مقاطعة أرتيبونيت) إلى موظفي مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان. وقدمت البعثة الدعمَ التقني إلى اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر بشأن إعداد ثاني تقرير تُقدمه هايتي إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت منظمات غير حكومية محلية شكايتَين إلى آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٥٩ - وفي إطار متابعة ندوة نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقدت البعثة في تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل لفائدة ممثلي منظمات المجتمع المحلي كان موضوعُها مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وكان الهدف منها هو تحديد إجراءات محددة يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك تحديد دور لها في إعداد خطة العمل الوطنية بشأن الإفلات من العقاب.

هاء - مكافحة الفساد والمجلس الانتخابي الدائم (النقطتان المرجعيتان ١٠ و ١١)

٦٠ - في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قدّم المجلس الانتخابي المؤقت إلى الحكومة مشروعَ قانون أساسي يُنظِّم المجلس الانتخابي الدائم. وأُدرج في مشروع القانون ما أتى في تعليقات أبدتها الحكومة بشأن صيغة سابقة لهذا المشروع. وقُدِّمت الصيغة المحدّثة لمشروع القانون إلى البرلمان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غياب مجلس دائم، بوسع المجلس الانتخابي المؤقت أن ينظم الانتخابات التشريعية التي سيتجدّد بها ثلثُ أعضاء مجلس الشيوخ ومجموعُ أعضاء مجلس النواب. وقد أعرب الرئيسُ موييز في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ورئيسُ الوزراء سيان في بيانه المتعلق بالسياسات الذي أدلى به في ٥ أيلول/سبتمبر، عن التزامهما بإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وفقا للمتطلبات الدستورية، بينما لم يأت ذكرٌ للانتخابات البلدية حتى تاريخ إصدار هذا التقرير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجديدة تضم وزيرا منتدبا للشؤون الانتخابية وهو باتريك سولي جوزيف. وما زالت الميزانية الخاصة لانتخابات عام ٢٠١٩ هي أيضا قيد نظر السلطة التنفيذية.

٦١ - وطلبت الحكومة، في رسالة موجهة إلى ممثلتي الخاصة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أن تساعدها منظومةُ الأمم المتحدة في هايتي في تنظيم انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وأشارت إلى ضرورة أن يدعمها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية والمالية. وفي الرسالة ذاتها، أبدت الحكومة استعدادها لاستقبال بعثة لتقييم الاحتياجات هدفُها تهيئةُ الأوضاع اللازمة لتقديم الدعم التقني والتنفيذي، وتحديد إذا ما كان من المحتمل إقامة شراكات مع المجتمع الدولي. وجارٍ حالياً التحضير لإيفاد فريق ليجري تقييما للاحتياجات في أواخر كانون الأول/ديسمبر.

٦٢ - وفيما يتعلق بالتدابير المنفذة لمنع الفساد، فإن التقرير المالي عن الإنفاق العام للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ المنتهي إعداده في انتظار النشر، وقد قُدِّم الدعمُ في صياغة هذا التقرير من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون. وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم في صياغة تقرير الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون.

رابعا - التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية

٦٣ - أنشأ رئيس الوزراء والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة لجنة مشتركة مؤلفة من مستشارين لرئيس الوزراء ومن موظفين من البعثة، وتشارك فيها كذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مشاركةً فعليةً. والهدف من اللجنة المشتركة هو تبديدُ ما يعوق تنفيذ ولاية البعثة واستراتيجية انسحابها، وإحرازُ تقدم فيما يخص الأولويات المشتركة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة المشتركة ثلاث مرات لمناقشة مدى احتمال أن يستمر ما أُحرز من تقدم، بعد أن تنسحب البعثة، فيما يتعلق بعدة أمور، ومنها اكتظاظ السجون، وطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، وتقديم الدعم إلى قطاع العدالة، والحد من العنف المجتمعي. وقد حققت اللجنة المشتركة تقدما في زيادة إلمام الحكومة بالعملية الانتقالية للبعثة، والتوصلُ إلى اتفاق بشأن إقامة محكمتين في مناطق هشة تقع في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، وبدءُ حوار بشأن العملية الانتخابية بناء على طلب الحكومة.

٦٤ - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري التحضير للانتقال إلى المرحلة التي لن يوجد فيها قوات لحفظ السلام في البلد، أي بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويعمل الفريق القطري، بالتعاون مع البعثة والمقر، على وضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد، استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، لدعم تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع أخذ احتياجات محددة في الاعتبار في الوقت نفسه، وعلى الأخص الاحتياجات الناشئة عن نهج الأمم المتحدة الجديد في التصدي للكوليرا. وما حُدّد من احتياجات من الموارد سيُنقح من خلال وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المشتركة بشأن الحوكمة وسيادة القانون (الناتج ٥ من نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي ستغطي الفترة الانتقالية. والعمل ماضٍ على المسار الصحيح للفروغ من وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المشتركة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، غير أن القصور في الموارد والتمويل سيتطلب توفيق هذه الخطة توفيقاً أكبر مع نتائج التقييم الاستراتيجي المطلوب إنجازه بموجب القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) والذي سيُقدم في تقريري المقبل.

٦٥ - وتقدم فرقة عمل معنية بالبرمجة الانتقالية الدعمَ لوضع خطة العمل المشتركة بشأن الحوكمة وسيادة القانون. وفريق وضع السياسات والخطط المتكاملة، وهو هيئة تنسيقية تجمع بين القيادة العليا للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وتقدم التوجيه الاستراتيجي فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوطيد السلام وبالعملية الانتقالية، هو الذي أنشأ فرقة العمل تلك ووضعها تحت قيادة نائب ممثلتي الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وتسعى فرقة العمل إلى دعم البعثة والفريق القطري في تحليل القدرات المؤسسية والقدرات الإضافية التي ستحتاجها الأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة، وصياغةُ وثائق البرامج والمشاريع لفائدة الفريق القطري.

خامسا – دعم البعثة

٦٦ – أُغلقت جميع المواقع السابقة التي تعود لبعثة تحقيق الاستقرار في هايتي والتي لم تعد بعثة دعم نظام العدالة في هايتي في حاجة إليها. وما زال عنصر دعم البعثة يحتفظ بما عدده ٢٦ موقعا وهي: مقر البعثة، ومقر الشرطة، وسبعة معسكرات تشغلها وحدات الشرطة المشكّلة، و ١٧ موقعا مشتركا بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية. وقد شُرع في الأنشطة السابقة لمرحلة التخطيط بهدف تقييم مدى متطلبات الخفض التدريجي للبعثة، وذلك في إطار التحضير للمرحلة الانتقالية. وتجري حاليا عملية إعادة وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة المقرر انتهاؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والتي ستليها أنشطة إغلاق معسكرات تلك الوحدتين وتسليمها في أوائل عام ٢٠١٩.

٦٧ – ويواصل عنصر دعم البعثة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحقيق المستوى الأمثل في إدارة سلسلة الإمداد بهدف تيسير أنشطة الخفض التدريجي المقبلة. ويشمل ذلك تسوية كميات كبيرة من المخزونات الفائضة (المعمرة وغير المعمرة) التي نُقلت من بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي، والخفض الفعال للممتلكات من الأصول للتوفيق بينها وبين المتطلبات المقررة لبعثة دعم نظام العدالة في هايتي والوفاء بهذه المتطلبات. وفي التعامل مع الفائض المحدد، ستُتّبع على سبيل الأولوية استراتيجية تصرف في الأصول تتمثل في تقديم الدعم المباشر للمشاريع مع فريق الأمم المتحدة القطري والأنشطة البرنامجية المنجزة في سياق العملية الانتقالية وتنفيذ الولاية.

٦٨ – واجهت عراقيل الجهود الهادفة إلى الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات المساعدة مثل الهندسة، والإدارة البيئية وإدارة النفايات، وإدارة المعسكرات وصيانتها، وصيانة المركبات وإصلاحها، وذلك بسبب محدودية قدرات مقدمي الخدمات المحليين في هايتي. وكان من اللازم إدخال تعديلات تشغيلية لدعم توفير خدمات الدعم الأساسية للبعثة، مما أدى إلى ارتفاع غير متوقع في التكاليف المرتبطة بخيارات الاستعانة بمصادر خارجية. ومن تلك التعديلات توفير خدمات في الموقع يُقدمها موظفون يتعاقد معهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويكفل هذا الحل توفير الخدمات الأساسية وتلبية الطلبات ويدعم في الوقت نفسه هيكل الملاك الوظيفي الصغير الذي يقتضيه مفهوم دعم البعثة، ويُيسّر السرعة والفعالية اللازمتين أثناء الخفض التدريجي للبعثة وعمليتها الانتقالية.

سادسا – السلوك والانضباط

٦٩ – لم يُبلغ عن أي ادعاءات جديدة بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية المحاور بشأن السلوك والانضباط التي تشمل جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. واستمرت البعثة في القيام بأنشطتها في مجال الوقاية، بما في ذلك التدريب وتقييم المخاطر والإعلام، من أجل توعية السكان الهايتيين بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تكملها إجراءات تصحيحية. وفي إطار هذه الإجراءات التصحيحية، أبقت البعثة قنوات الاتصال مفتوحة مع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين واستمرت في إحالتهم إلى الجهات المعنية للحصول على المساعدة.

سابعا – ملاحظات

٧٠ – أعطت المظاهرات التي وقعت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الدليل على قدرة الشرطة الوطنية على السيطرة بشكل احترافي على الحشود المتظاهرة في جميع أنحاء البلد. ومن شأن النقاش المحتدم الجاري حاليا بشأن المساءلة عن استخدام أموال صندوق النفط الكاريبي أن يشجع المجتمع المدني والمعارضة على الانخراط في حوار بنّاء، وأن يحفز الحكومة على اتخاذ تدابير محددة لتبدي استعدادها للاستجابة لمطالب السكان. وقد يؤدي ذلك الحوار بدوره إلى دعم توفُّر المتطلبات الأساسية اللازمة ليظل البلد مستقرا على المدى الطويل.

٧١ – وللحفاظ على هذا الزخم، سيكون من المهم للغاية اتخاذ تدابير محددة للتصدي للفساد، بما في ذلك ادعاءات سوء إدارة أموال صندوق النفط الكاريبي. وسيتمثل أحد المؤشرات الرئيسية لإحراز تقدم في قدرة السلطة القضائية على إنجاز التحقيقات وإقامة ما يلزم من دعاوى ضد الأفراد والشركات المدعى أنهم سلبوا أموال الشعب الهايتي. وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية أن تقريرها سيكون جاهزا بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأشجع المجلس الأعلى للقضاء على أن يكفل أن يتمتع القضاة الخاضعون لسلطته بالاستقلال اللازم لهم لينجزوا الإجراءات القضائية المطلوبة. وعدم القيام بذلك على نحو فعال قد يُسهم في زعزعة استقرار البلد. وفي هذا المنعطف الحاسم، لا بدّ للجهات الفاعلة من مختلف الانتماءات السياسية، ومن جميع فروع الحكومة، ومن المجتمع المدني أن تعمل سويا لما فيه الصالح العام.

٧٢ – وسيشكّل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٩ معلما حاسما يصبّ في استقرار هايتي، وأرحب بالتزام الحكومة بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وأحيط علما بطلبها المساعدةَ الانتخابية من الأمم المتحدة. وأشجع السلطات الهايتية على الإسراع باعتماد القانون الانتخابي، واستكمال القوائم الانتخابية، واعتماد ميزانية الانتخابات من أجل تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات في حينه ولتكون انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية. وأشجع أيضا جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني على الانخراط في حوار بنّاء يهيّئ لعملية انتخابات سلمية.

٧٣ – ولا زال التأخرُ في اعتماد وتنفيذ البرامج الحكومية، وبطءُ العملية التشريعية، يُسهمان في تقويض ثقة الجمهور بمؤسسات البلد، وفي تثبيط الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية التي لها أهمية بالغة في تعزيز التنمية المستدامة، مما يزيد في نهاية المطاف من المصاعب التي يواجهها الشعب. وإذا لم تُعالج هذه الظروف، فإنّها ستؤدي إلى مفاقمة حالة عدم الاستقرار وتجعل هايتي تحيد عن مسارها نحو تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكون من الضروري تقديمُ مساعدة فورية في الأشهر المقبلة، ولا سيما المساعدة لأغراض تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. ومن شأن تعزيز التعاون بين السلطة التنفيذية والبرلمان، ربما بسبل منها وضع جدول أعمال تشريعي منسق للسنة التشريعية ٢٠١٩، أن يعطي هو أيضا دفعة للعملية التشريعية.

٧٤ – ويجب التصدي، بطاقةٍ وجهودٍ وإرادةٍ سياسيةٍ متجددة وبما يكفي من الموارد، لظاهرة الاكتظاظ الشديد وسوء الأوضاع التي تشهدها السجون الهايتية لعقود من الزمن والتي تعود جزئيا إلى الحبس الاحتياطي المتكرر وانعكاسات سوء عمل النظام القضائي. وستقتضي الحاجة، في الوقت نفسه، بذل

جهود متجددة للتصدي على النحو المناسب لاستمرار ظاهرة أعمال العنف التي تقوم بها العصابات في هايتي، بطرق منها إشراك المجتمعات المتضررة في برامج الحد من أعمال العنف.

٧٥ - ورغم تكامل الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في هايتي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق أهداف استراتيجية انسحاب البعثة. ومما يثير قلقي أن تحقيق عدد كبير من المؤشرات المرجعية لا يزال بعيد المنال، ولا سيما تلك المتعلقة باعتماد وتنفيذ تشريعات تُعدّ ذات أهمية بالغة في توطيد سيادة القانون في هايتي. ولا بدّ من استمرار القادة وسكان البلد، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي الأوسع، في بذل الجهود لكفالة سلاسة وفعالية عملية الانتقال إلى مرحلة عدم وجود قوات حفظ للسلام في السنة المقبلة.

٧٦ - ويجب مواصلة إحراز تقدم أيضا في توطيد سيادة القانون. ولذلك، من الضروري الحفاظ على استقرار البيئة السياسية وإبقاء أولويات الإصلاح على المسار الصحيح. ومن الخطوات اللازمة في هذا السياق تجدُّد التزام الحكومة والمجتمع الدولي بأن يعتمد المجلس الأعلى للقضاء الخطةَ الاستراتيجية، وبأن ترصد موارد الميزانية اللازمة لتنفيذها. وينبغي مضاعفة الجهود لضمان أن تتحقق النقاط المرجعية وأن تشكل أساسا متينا لتعزيز سيادة القانون وتوطيد الاستقرار وإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٧٧ - وستواصل البعثة العمل مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم جهود الحوار، وذلك من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة. فالتعاونُ الواسع بين الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيزُ التواصل بين المؤسسات الهايتية والجمهور أمران ضروريان لضمان النجاح في إنجاز المهام ذات الأولوية، بما في ذلك اتخاذ تدابير قصيرة المدى بإمكانها تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب.

٧٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة في هايتي، هيلين ميغر لا ليم، ولنساء ورجال البعثة على شجاعتهم وتفانيهم من أجل توطيد سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان في هايتي، وكذلك للدول الأعضاء التي زوّدت البعثة بأفراد شرطة.

المرفق الأول

المؤشرات المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	*دلالته*	*الرمز*	*دلالته*
✓	على المسار الصحيح لبلوغ الغاية في الموعد المحدد	↘	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع اتجاه تنازلي
↗	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع اتجاه إيجابي	!	عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد
→	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع اتجاه متعثر	△	عدم توقع ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الموعد المنشود*	*الهدف*	*معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)*	*الاتجاه*
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١-١ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الجنائي الجديد	١ - استعراض المشروع الذي أنجزته لجنة العدالة والأمن التابعة لمجلس الشيوخ. وشروع مجلس النواب في إجراء مناقشات مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل حشد الدعم لاعتماد المشروع	→
	١-٢ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون الإجراءات الجنائية	١ - استعراض المشروع الذي أنجزته لجنة العدالة والأمن التابعة لمجلس الشيوخ. وشروع مجلس النواب في إجراء مناقشات مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل حشد الدعم لاعتماد المشروع	→
	١-٣ وجود قانون المساعدة القانونية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون المساعدة القانونية	٣ - إحالة قانون إنشاء وتنظيم وعمل المجلس الوطني للمساعدة القانونية الذي اعتمده كل من المجلسين في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى الرئيس في ٢٧ أيلول/سبتمبر وصدوره في الجريدة الرسمية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر	✓

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
	١-٤ وجود القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرفع مديرية إدارة السجون إلى درجة مديرية مركزية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية	١ - لا يزال مشروع القانون الأساسي في انتظار تصديق المدير العام للشرطة الوطنية	!
	١-٥ وجود قانون السجون (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون السجون.	١ - ينتظر مشروع قانون السجون إقراره نهائيا من قبل مديرية إدارة السجون	→
	١-٦ تحديد المؤسسات المعنية لمتطلبات تنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة (مصنفة حسب القانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، من أجل التشريعات الجديدة	تحديد الاحتياجات التنفيذية لما يلي: (أ) مشروع القانون الجنائي: لم يعتمد بعد (ب) مدونة الإجراءات الجنائية: لم تعتمد بعد (ج) قانون المساعدة القانونية: إنشاء لجنة فنية معنية بتنفيذ القانون من قبل وزارة العدل والأمن العام (د) القانون الأساسي للشرطة الوطنية: لم يعتمد بعد (هـ) قانون السجون: لم يعتمد بعد	!
	١-٧ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها في الزمن الفعلي في نطاق الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تجهيز المدعين العامين لما عدده ٨٠٠ قضية جديدة في الزمن الفعلي في نطاق	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨: قيام المدعون العامون في الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	→

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
			الولاية القضائية في بورت – أو – برنس	بتجهيز ٤٤٤ قضية جديدة في الزمن الفعلي	
	١-٨ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة لمدة تفوق عامين في السجن المدني في بورت – أو – برنس	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٥٠,٤ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بورت – أو – برنس	١٥ تشرين الأول/أكتوبر: ٦٣,٦ في المائة (٢ ٣٤٦ من بين ٣ ٦٩٠)	
	١-٩ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية لبورت – أو – برنس	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمرا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – أيلول/سبتمبر ٢٠١٨: إصدار ٣٦٥ أمرا	
	١-١٠ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية لبورت – أو – برنس	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٨٨٠ قضية جنائية بتت فيها المحكمة الابتدائية في بورت – أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – أيلول/سبتمبر ٢٠١٨: بتت المحكمة الابتدائية لبورت – أو – برنس في ٤١١ قضية جنائية	
٢ – قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للجهاز القضائي، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة	٢-١ وجود تقرير سنوي يعده المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي من إعداد المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛	تنقيح التقرير المتعلق بحالة الجهاز القضائي من قبل المجلس الأعلى للقضاء. وسيستخدم هذا التقرير بعد ذلك كأساس للشروع في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للقضاء، الذي لم يُشرع فيه بعد	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
الحسابات والمنازعات الإدارية			وتنفيذ عملية تقييم القضاة		
	٢-٢ عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنّفة حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (٤ نساء) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	(أ) المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (لا توجد نساء) (ب) محكمة النقض: ١٢/٦ (امرأة واحدة). في ٣٠ آب/أغسطس، وجه مجلس الشيوخ للمرة الثانية هذا العام دعوة لملء اثنين من المقاعد الشاغرة في محكمة النقض، من أجل استكمال القائمة الجزئية التي سبق تقديمها إلى السلطة التنفيذية التي لم يكن بوسعها أن تسمح بملء سوى أربعة من بين المقاعد الستة الشاغرة. ولم تحسم بعد مسألة ولاية رئيس محكمة النقض. (ج) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (امرأتان)	
٣ - تتولى مديرية إدارة السجون مهام إدارية رئيسية حيث تقدم الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وتكفل احترام حقوقهم.	٣-١ عدد الوفيات من بين كل ١ ٠٠٠ سجين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	نسبة تساوي ١٠ لكل ١ ٠٠٠ سجين أو أقل	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٨: بلغت النسبة ١١,٨ لكل ١ ٠٠٠ سجين (١٠٠ وفاة مسجلة)	
	٣-٢ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	توفير ما يكفي من مرافق الرعاية الصحية للسجناء لتقديم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا و ٤ من أكبر مرافق الاحتجاز	٧ سجون من أصل ١٨ سجنا تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
			التابعة للشرطة الوطنية		
	٣-٣ عدد الضباط المعينين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات مديرية إدارة السجون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تعيين ٣٠٠ ضابط في مديرية إدارة السجون، ٣٠ في المائة منهم نساء من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم لتلبية احتياجات المديرية بحلول سنة ٢٠٢١	نشر ٦١ ضابطا، من بينهم ٩ نساء، من الدفعة ٢٩ للشرطة الوطنية في مديرية إدارة السجون	
	٣-٤ عدد السجون التي تشهد مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل دون دعم خارجي كامل مقّدم من جهات فاعلة دولية (بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو غيرها)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا على شهادات	وضع معايير إصدار الشهادات وتصديق مديرية إدارة السجون على استقصاء التقييم والقيام أيضا بإنشاء لجنة الرصد والتقييم المشتركة بين مديرية إدارة السجون وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للإشراف على عملية إصدار الشهادات	
٤ - تمكن الشرطة الوطنية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع التحلي بمستويات عالية من الكفاءة	٤-١ معدل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة التطويرية الاستراتيجية)	إنجاز التقييم السنوي الأول للخطة التطويرية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. معدل عام لتنفيذ الخطة قدره ٢٧,٦ في المائة (عدم إنجاز أعمال ذات أولوية؛ وجود ٩ أعمال في مرحلة متقدمة؛ الشروع في ٣٩ عملا؛ عدم الشروع في ١٤ عملا)	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١ ٠٠٠ مواطن	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١،٤٥	١,٣٧ (تعزى الزيادة إلى تخرج ٦٩٢ طالبا من الفوج التاسع والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)	↗
	٤-٣ النسبة المئوية للشرطيات	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	١٠ في المائة (١ ٥٦٨ امرأة من مجموع ١٥ ٧٣٥)	↗
	٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	٣٤,٢ في المائة	↗
	٤-٥ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل ٦ وحدات من أصل ١٣ وحدة دون دعم من البعثة	→
	٤-٦ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة التي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	أنجزت ٩٧ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	✓
	٤-٧ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٨,٠ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	نسبة ٦،٦ في المائة من الميزانية الوطنية رُصدت للشرطة الوطنية. الميزانية المعدلة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، المعتمدة في ٣٠ آب/أغسطس، فيها انخفاض طفيف في الأموال المخصصة للشرطة الوطنية	↘

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٥ – تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية والامتثال لحقوق الإنسان	٥–١ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (من أصل ١٨) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (من أصل ٥)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام وزارة العدل بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس	لم تُجر عمليات تفتيش. اضطلعت وزارة العدل والأمن العام بأنشطة تحضيرية بدعم من البعثة، بغية إجراء مهام التفتيش خلال السنة القضائية ٢٠١٨–٢٠١٩	
	٥–٢ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون) التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	١ كانون الثاني/يناير – ٣٠ أيلول/سبتمبر: التحقيق في ٨٤,٣ في المائة من الادعاءات الموجهة ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم الوكلاء التابعون لمديرية إدارة السجون (٢٠٤ تحقيقات في ٢٤٢ ادعاء ورَد)	
	٥–٣ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية بحقهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ عقوبات في ٦٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقيق فيها	١ كانون الثاني/يناير – ٣٠ أيلول/سبتمبر: ٦,٨ في المائة (اتخذت عقوبات في ١٣ حالة من أصل ١٩٠ ادعاء بسوء سلوك ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم مسؤولون في مديرية إدارة السجون، حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية)	
	٥–٤ النسبة المئوية من ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان الذين قامت السلطات القضائية بمقاضاتهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام السلطات القضائية بمقاضاة ١٠٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان	١٥ تموز/يوليه – ١٧ تشرين الأول/أكتوبر: محاكمة ضباط شرطة في ٧ في المائة (٤ من أصل ٥٧) من حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان	

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الموعد المنشود*	*الهدف*	*معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)*	*الاتجاه*
	٥-٥ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، مصنفين حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣٠ في المائة من العدد المتوقع البالغ ٣٤٠ موظفا من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨: لم يوفد أي واحد من الأفراد البالغ عددهم ١٩٨ فردا المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	
٦ - إبداء الهايتيين رجالا ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، مزيدا من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن	٦-١ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٨٨ في المائة	لم يُجرَ الاستقصاء بعد	
	٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون استعدادهم للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وسلطات إنفاذ القانون	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعاوُن ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	تعاوُن ٤٥٨ شخصا من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	
	٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن، مصنفين بحسب نوع الجنس والسن	نيسان/أبريل ٢٠١٩	بلوغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر): نسبة ٦,٢٢ وهي ما يعادل ٥٩١ من جرائم القتل العمد بحق أشخاص من بينهم ٥٣٥ رجلا، و ٣٧ امرأة، و ١٢ قاصرا، و ٧ قاصرات	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
	٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلّغ عنها في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	الإبلاغ عن ٥٠ حالة اختطاف أو أقل في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	١ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨: ٣٧ حالة اختطاف شملت ٤٠ شخصا (١٨ رجلا و ٢٢ امرأة)	
	٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	١٨ حادثا أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان	١ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨: ٢١ حادثا	
	٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني	١ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨: ١٨٢ حالة يجري التحقيق فيها	
٧ - اضطلاع المكتب الوطني لأمين المظالم بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتُهكت حقوقهم.	٧-١ مستوى امتثال مكتب أمين المظالم للمعايير الدولية بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقا لمبادئ باريس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	الفئة ألف وفقا لمبادئ باريس	الفئة ألف وفقا لمبادئ باريس حتى القرار المقبل للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوقع صدوره في أيار/مايو ٢٠١٩	
	٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ مؤسسات سيادة القانون الوطنية ثلاث توصيات	لا شيء	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
			صادرة عن مكتب أمين المظالم		
٨ – تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة	٨-١ عدد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد منظمات المجتمع المدني تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تقم بأي استعراض في الفترة المشمولة بالتقرير	△
	٨-٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	نشر منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ١٠ تقارير	نشرت منظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ٨ تقارير	↗
٩ – وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان	٩-١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان	في أيلول/سبتمبر، عُينت ستيفاني أوغست وزيرة منتدبة معنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وتشرف الوزيرة المنتدبة على اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، وهي الكيان المسؤول عن إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان	!
	٩-٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان التي قبلتها حكومة هايتي	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قبول حكومة هايتي ٣ توصيات مقدمة من	لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تجر أي استعراض في الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ففي أيلول/سبتمبر، نفذت الحكومة	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
			آليات حقوق الإنسان	اثنتين من التوصيات التي قدمها الاستعراض الدوري الشامل وهما: الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية	
	٩-٣ عدد التقارير التي أعدتها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تجر أي استعراض في الفترة المشمولة بالتقرير	
	٩-٤ تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	في أيلول/سبتمبر، عين رئيس الوزراء ستيفاني أوغست وزيرة منتدبة معنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وتحل الوزيرة المنتدبة محل وزير العدل بصفة منسقة لقضايا حقوق الإنسان	
١٠ - تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد	١٠-١ وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	أن يكون التقرير السنوي عن النفقات العامة الذي تعده المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية متاحا	التقرير قيد النشر	
١١ - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاعه بمسؤولياته	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لمثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة عملياتية ومستقلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح ٩ أعضاء وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه	شرع كل فرع في عملية ترشيح ممثليه الثلاثة	

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الموعد المنشود*	*الهدف*	*معلومات محدثة في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر (أو في وقت محدد آخر)*	*الاتجاه*
الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي			بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة		
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية	لم يتم ذلك بعدُ	
	١١-٣ وجود قانون انتخابي في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الانتخابي	١ - إحالة مشروع القانون إلى البرلمان من جانب السلطة التنفيذية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر	

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

	أفراد شرطة الأمم المتحدة		*أفراد وحدات الشرطة المشكّلة*	
البلد	*نساء*	*رجال*	*نساء*	*رجال*
الأرجنتين	١	٩	صفر	صفر
بنن	صفر	٢٢	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٣	١٩	١٢٠
بوركينا فاسو	صفر	١٣	صفر	صفر
البرازيل	صفر	صفر	صفر	صفر
كندا	٦	١١	صفر	صفر
تشاد	١	٥	صفر	صفر
شيلي	١	١	صفر	صفر
الكاميرون	٥	١	صفر	صفر
كولومبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
كوت ديفوار	١	١٩	صفر	صفر
جيبوتي	صفر	١	صفر	صفر
السلفادور	صفر	٢	صفر	صفر
إثيوبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
فرنسا	صفر	صفر	صفر	صفر
ألمانيا	١	صفر	صفر	صفر
غينيا	صفر	٢	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	صفر	٢٨٠
إندونيسيا	صفر	صفر	صفر	صفر
الأردن	صفر	٨	صفر	١٤٠
مدغشقر	١	١٤	صفر	صفر
مالي	صفر	٩	صفر	صفر
المكسيك	صفر	١	صفر	صفر
نيبال	١	٣	٧	١٣٣
النيجر	صفر	٢٢	صفر	صفر
نيجيريا	١	٣	صفر	صفر
النرويج	٣	صفر	صفر	صفر
باكستان	صفر	١	صفر	صفر
الفلبين	صفر	صفر	صفر	صفر

	أفراد شرطة الأمم المتحدة		*أفراد وحدات الشرطة المشكّلة*	
البلد	*نساء*	*رجال*	*نساء*	*رجال*
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية كوريا	٣	١	صفر	صفر
رومانيا	٢	٨	صفر	صفر
الاتحاد الروسي	صفر	٥	صفر	صفر
رواندا	صفر	٦	١٤	١٢٦
السنغال	٨	٦	١٦	١٣٨
سلوفاكيا	صفر	٢	صفر	صفر
إسبانيا	صفر	٢	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	١	صفر	صفر
السويد	١	٢	صفر	صفر
توغو	٢	٥	صفر	صفر
تونس	٤	٢٢	صفر	صفر
تركيا	صفر	١٢	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	١	صفر	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٥	صفر	صفر
المجموع الفرعي	**٤٢**	**٢٢٨**	**٥٦**	**٩٣٧**
المجموع	**٢٧٠**		**٩٩٣**	
			١ ٢٦٣	

المرفق الثالث

خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

